

كف التحول إلى اقتصاد السوق في العراق

د.عبدالرسول جابر/كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة المثنى

مقدمة :-

في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي الذي يشهده عالمنا المتغير اليوم ونشاط المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، منظمة التجارة العالمية) ، والتي تسعى دائماً إلى استدامة هذا التغير من خلال إرساء أسس دعائم التحول إلى اقتصاد السوق في العديد من الدول المتقدمة والمتحولة والنامية. حيث أضحت مسألة الأخذ به ضرورة لأبد منها ، ولاسيما إن ظاهرة التنمية التي تحققت في اغلب الدول النامية. ومنها العراق قد عصفت باقتصادياتها إلى مأزق حقيقي، ترتب عليه جملة من الاختلالات الهيكلية والتي تمثلت في العجز المستمر في الموازنة العامة للدولة، وميزان المدفوعات مما أدى إلى تزايد حدة التضخم بسبب ضخامة الإنفاق الحكومي الذي حصل آنذاك، فضلاً على أزمة المديونية العامة التي مرت بها تلك الدول. حيث جاء التحول نحو آلية السوق كإصلاح لفشل تلك الاقتصاديات المخططة مركزياً، وفي معالجة تلك الاختلالات وبذلك تخلت كثير الدول، ومنها العراق عما كانت تؤمن به من مبادئ الاشتراكية والملكية العامة لوسائل الإنتاج، عبر انصياها لوصفات المؤسسات الدولية الراحية لمبادئ السوق والياته. والذي أصبح الأكثر رواجاً وهيمنة في العالم ككل، حيث بدأ العراق بعد سقوط النظام السابق في 2003/4/9 بتنفيذ آلية التحول إلى اقتصاد السوق بإرادة خارجية وبشكل مفاجي، قبل القيام بدراسة شاملة لإمكاناته وما يلائمه من آليات التحول التي سيطبقها. علماً إن الاقتصاد العراقي يمتلك موارد اقتصادية كبيرة تعطيه القدرة على النمو والتقدم، وكل ما يحتاجه هو توظيف تلك الموارد والقدرات عبر سياسات اقتصادية كفوءة وقيادة مخلصه قادرة على تعبئتها لتنفيذ تلك الآليات بنجاح.

لكن الذي حصل في العراق بعد مرور أكثر من سبع سنوات على التغيير هل كانت سياسات التحول المستخدمة ومبرراتها وطرق تطبيقها، ملائمة للوضع الاقتصادي والاجتماعي المتردي ، وخاصة إن المجتمع العراقي تحمل كثير من الكلف الاجتماعية والاقتصادية الباهضة ولأكثر من ربع قرن وما زال يتحمل والتي أدت إلى زيادة حالات البطالة والفقر... الخ . فكيف الحال عند تطبيق تلك السياسات، الأمر الذي يتطلب إن يكون دور الدولة الموجه لسياسات التحول لكي تعطي أفضل النتائج وبأقل التكاليف وفق التعاطي مع تلك السياسات بما يلاءم المجتمع العراقي واقتصاده، من هنا تنطلق أهمية هذا البحث أما الفرضية التي سعى البحث إلى إثباتها فتتمثل بالآتي :

(إن آلية التحول إلى اقتصاد السوق في العراق وبأسلوب الصدمة قد أفرزت كلفا اقتصادية واجتماعية وأخرى بيئية وهذه بدورها أدت إلى تعميق حدة الاختلالات البنوية والتشوهات في مفصل النظام الاقتصادي والى تزايد عمق الأزمات الاجتماعية من فقر، وبطالة، وتهجير، مما يتطلب من الدولة دوراً فاعلاً متدخلًا لتوجيه سياستها الاقتصادية للتخفيف من حدة هذه الآثار الإجمالية).

وعليه تم تقسيم فقرات البحث بمايلي:-
أولاً: تشخيص واقع الاقتصاد العراقي قبل التحول.
ثانياً: أسباب التحول نحو اقتصاد السوق.
ثالثاً: مبررات التحول نحو اقتصاد السوق.
رابعاً: كلف التحول نحو اقتصاد السوق.

أولاً: تشخيص واقع الاقتصاد العراقي قبل التحول.

إذا أردنا إن نستعرض واقع الاقتصاد العراقي قبل التحول إلى اقتصاد السوق عبر عقود عدة، نستطيع ان نلمس مدى التدهور المستمر الذي لحق بالاقتصاد الوطني ونتأجه السلبية الاقتصادية منها والاجتماعية ووفقاً للمراحل الزمنية الآتية :

أولاً : المرحلة الواقعة بين (1920-1960).

اتسمت بسيطرة القطاع الخاص شبه الكاملة على تجارة العراق الداخلية والخارجية ، وكان تدخل الدولة في قطاع التجارة بحدود ضيقة. وفي عام (1923) أصدرت الحكومة العراقية قانون التعريف الكمر كية الذي تضمن إعفاء القطاع الخاص من الرسوم الكمر كية. مما شجعه على استيراد الآلات والمكائن للنهوض بالحركة الصناعية⁽¹⁾.

إما بعد ثورة تموز عام 1958 اتسمت بسيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي من خلال إصدار التشريعات والقوانين التي تتماشى مع صيغة المرحلة الجديدة، لذا اتخذت جملة من القوانين والقرارات التي تهدف إلى التحول نحو القطاع العام، فأصدرت قانون الإصلاح الزراعي رقم 30 لسنة 1958⁽¹⁾. والذي استهدف القضاء على الإقطاع مع وضع حد أعلى للملكية الزراعية وإيجاد نظام تعاوني يوجه لخدمة الدولة والفلاح وتنظيم العلاقات الزراعية، إذ كان الإقطاع يمتلك قبل الثورة 32,5 مليون دونم، وان الأراضي المستغلة فعلاً هي 23,3% مليون دونم أي ما نسبته 72,5%⁽²⁾.

ولتعزيز هيمنة الدولة على إدارة الاقتصاد الوطني والتي كانت نسبة مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة جداً لم تتجاوز 19% حتى عام 1960 ، إذ شرعت الدولة قوانين التأميم منها قانون رقم 99 لسنة 1964 والذي يخص تأميم بعض الشركات والمنشآت، وقانون رقم 100 لسنة 1964 والخاص بتأميم البنوك والمصارف التجارية، وقانون رقم 101 لسنة 1964 والمتضمن تنظيم وتوزيع إرباح الشركات⁽³⁾.

ثانياً : المرحلة الواقعة بين (1970 – 1980).

في عقد السبعينات زاد دور القطاع العام نتيجة التوسع الذاتي الممول نفطياً ، ومن ثم تعاضم دور القطاع العام منذ عام (1972) حيث تم تأميم النفط ، وبذلك تحققت السيطرة الوطنية على أهم مصدر من مصادر الفائض الاقتصادي في القطر ، وزاد هذا الدور بعد عام (1973) عندما ارتفعت أسعار النفط بوتيرة متزايدة حتى عام (1981) ، فاستحوذ القطاع العام على جزء متزايد من المساحة الاقتصادية التي كان القطاع الخاص يشغلها في أوائل السبعينات ، فضلاً عن

(1) باسمه علي إحسان داود ، اتجاهات التحول إلى القطاع الخاص ، تجارب عالمية مختارة مع إشارة للعراق ، 2009، ص139 .

(سعيد عبود السامرائي، " التطور الاقتصادي الحديث في العراق " ، مطبعة القضاء في النجف الأشرف)¹ ، الطبعة الأولى، 1977، ص20.

(المصدر السابق، ص26.²)

(المصدر السابق، ص159.³)

إن الحكم كان اشتراكياً ، وقد حدد المهمات المركزية التي تعمل كمقدمات للانتقال إلى الاشتراكية ، وأصرت الدولة على تعزيز دور القطاع العام من خلال الإجراءات الآتية⁽⁴⁾

1. صدور قانون الإصلاح الزراعي الجديد رقم (117) لسنة (1970) وقانون الإصلاح الزراعي لمنطقة الحكم الذاتي رقم (90) لسنة (1975) ، ونتيجة لذلك ارتفع دور القطاع العام في الإنتاج الزراعي من (1%) عام (1968) إلى (29%) عام (1976) .

2. تأميم عملية شركة نفط العراق المحدودة في عام (1972) وتأميم حصص أمريكا وهولندا في شركة نفط البصرة عام (1973) ، ثم تأميم ما تبقى من القطاع النفطي من الشركات الأجنبية في عام (1975) ، أدى إلى تعمق دور القطاع العام بشكل كبير في الناتج الصناعي (الاستخراجي والتحويلي حيث ارتفع نصيبه من 11% عام 1968) إلى (93%) عام (1976) .

ويتبين من الجدول (1) التصاعد السريع والكبير في نسبة مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي من (63،50%) عام (1973) ليشكل نسبة (83.22%) عام (1980) مما أدى إلى انخفاض نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج للمدة نفسها من (49.37%) إلى (16،78%) ، كما ويشير الجدول (2) إلى ارتفاع مساهمة القطاع العام في الأنشطة السلعية من (8،3%) عام (1971) ليشكل نسبة (82،4%) عام (1979) ، وفي الأنشطة التوزيعية من (38.1%) إلى (49.4%) ، في حين انخفضت بشكل طفيف في الأنشطة الخدمية من (72.5%) إلى (67.2%) للمدة نفسها.

جدول (1)

تطور مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي والاجمالي في العراق للمدة (1968 – 1996) بالأسعار الجارية

السنة	القطاع العام		القطاع الخاص		الناتج الإجمالي مليون دينار
	%	مليون دينار	%	مليون دينار	
1968	26.09	208.3	73.91	731.5	989.7
1973	50.63	803.7	49.37	783.8	1587.4
1976	76.59	40202.9	23.41	1229.6	5252.5
1979	76.81	8950.4	23.19	2702.4	11652.8
1980	83.22	11237.8	16.78	2265.2	13503.0
1985	69.88	10789.9	30.12	4668.5	15458.4
1990	53.86	13595.8	46.14	11645.5	25241.3
1993	31.58	17400.9	86.42	110738.0	128138.9
1996	8.58	219505.6	91.42	2337978.3	2557483.9

المصدر :

سجيع هاني العفيري ، تحليل العلاقة بين دور القطاع العام في الاقتصاد العراقي ودرجة التفاوت في توزيع الدخل ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد الأول ، العدد الأول ، 2002 ، ص 30 .

⁽⁴⁾ سجيع هاني العفيري ، تحليل العلاقة بين دور القطاع العام في الاقتصاد العراقي ودرجة التفاوت في توزيع

الدخل ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد الأول ، العدد الأول ، 2002 ، ص 30 .

جدول (2)

الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة الاقتصادية حسب القطاع العام والخاص في العراق
(نسبة مئوية) للمدة (1971 - 1996)

السنة القطاعات	1971		1979		1985		1990		1993		1996	
	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص
السلعية	8.3	91.7	82.4	17.6	70	30	59.4	40.6	5.6	64.4	2.4	97.6
التوزيعية	38.1	61.9	49.4	50.6	60.7	39.3	34.6	65.4	9.6	90.4	7	93
الخدمية	72.5	27.5	67.2	32.8	78.3	21.7	72.4	27.6	66.1	33.9	53.1	46.9
الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات	25.6	74.4	76.8	32.2	69.8	30.2	53.9	46.1	13.6	86.4	7.4	92.6

المصدر :

سجيع هاني العفير ، تحليل العلاقة بين دور القطاع العام في الاقتصاد العراقي ودرجة التفاوت في توزيع الدخل ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد الأول ، العدد الأول ، 2002 ، ص 33 .

ثالثاً : المرحلة الواقعة بين (1980 – 1990)

في عقد الثمانينات التي تعد 'مرحلة الحرب العراقية – الإيرانية (1980 – 1988) وما خلفته من اثار ودمار ، التي انعكست في طبيعة الإنفاق العسكري من ناحية وانخفاض الموارد المالية للدولة بسبب القيود التي فرضتها الحرب على الصادرات النفطية من ناحية أخرى ، أدى إلى زيادة دور القطاع الخاص في التوسع نحو الأنشطة الاقتصادية بشكل عام والتجارة بشكل خاص من خلال العديد من والقوانين ، المتمثلة ، السماح له بالاستيراد بدون تحويل خارجي ، وتقليص دور القطاع العام في كثير من المشاريع التي كان مخطط لها واقتصارها على تلك المشاريع التي لها علاقة بدعم المجهود الحربي ، وتشجيع القطاع الخاص على الولوج في المشاريع التي يصعب على الدولة تبنيها في ظل الظروف القائمة فضلاً عن بيع مجموعة من المشاريع الاقتصادية المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص في عام (1987)⁽⁵⁾ .
هذه الإجراءات أثرت وبشكل واضح على دور القطاع العام في هذه المرحلة ، ففي الجدول (1) أتضح اتجاه مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي نحو الانخفاض حتى وصلت إلى (53.86 %) عام (1990) بعد كانت (83.22 %) عام (1980) ، إما على مستوى الأنشطة المكونة للناتج المحلي الإجمالي انخفضت مساهمته في الأنشطة السلعية إلى (59.4 %) عام (1990) بعد ان كان (70 %) عام (1985) و (34.6 %) في الأنشطة التوزيعية عام 1990 بعد ان كانت (60.7 %) في عام (1985) ، في حين حافظت تقريباً على نفس

31. سجيع هاني العفير ، مصدر سابق ، ص 5

مستوياتها في الأنشطة الخدمية رغم انخفاضها من (78.03%) عام (1985) الى (72.4%) عام (1990) كما هو موضح في جدول (2) ،
هذا الانخفاض في دور القطاع العام رافقه زيادة في دور القطاع الخاص وفي مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من (16.78%) عام (1980) إلى (46.14%) عام (1990) ،
وزيادة نسبة مساهمته على مستوى الأنشطة المكونة للناتج من (30%) عام (1985) الى (40.6%) عام (1990) في الأنشطة التوزيعية ، ومن (60%) إلى (65.4%) في الأنشطة التوزيعية ومن (21.7%) الى (27.6%) في الأنشطة الخدمية ولنفس المدة ، كما هو موضح في الجدول (1) و (2) (6) .

رابعاً : المرحلة الواقعة بين (1990 – 2003)

وهي المرحلة التي تلت الحرب العراقية – الإيرانية ، الذي واجه فيها العراق حرباً أخرى مع الكويت ، في الثاني من اب عام (1990) ، الذي أجبر على الانسحاب من قبل قوات التحالف في كانون الثاني عام 1991 ، والتي أسفرت عن تدمير ما تبقى من البنى التحتية المدنية ومحطات الطاقة والنقل وشبكات الاتصالات السلكية ومنشآت النفط والمعامل والمستشفيات (7) والتي قدر صندوق النقد العربي قيمة الموجودات العراقية التي دمرتها الحملة التي قادها التحالف (232) مليار دولار (8) .

ورافقت هذه الأحداث وعلى وجه التحديد في منتصف عام 1991 فرض حصار اقتصادي شامل والذي عانى منه الاقتصاد العراقي طوال 13 سنة (9) .
والتي أدت بالنتيجة إلى توقف صادرات العراق النفطية التي تعد المورد الرئيسي والأساس للدخل القومي ولتوظيفات القطاع العام في الاقتصاد العراقي ... كل ذلك أدى إلى انحسار دور مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير ، من (53.86%) عام (1990) إلى

(8.58%) عام (1996) كما يوضحه الجدول (1) ويتبين من الجدول (2) تأثير الحرب والحصار على مساهمة القطاع العام في الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، حيث انخفضت مساهمة الأنشطة السلعية إلى (5.6%) عام (1993) ومن ثم إلى (2.4%) عام (1996) ، إما في الأنشطة التوزيعية فقد انخفضت مساهمة القطاع العام إلى (9.6%) عام (1993) و (7%) عام (1996) في حين كان الانخفاض بنسب اقل في الأنشطة الخدمية ،

(عبد المنعم السيد علي ، تجربة العراق مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة ، بحوث ومناقشات⁶ الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 1990 ، ، ص 348 .

(اونر اوزلو ، " تنمية واعادة بناء الاقتصاد العراقي " ، ترجمة مركز العراق للأبحاث شركة ، دار الحوار⁷ للتجارة والطباعة والنشر ، بغداد ، الطبعة الأولى ، 2006 ، ص 39 .

(التقرير الإستراتيجي العراقي ،" الاقتصاد العراقي ، مركز حمو رابي للبحوث والدراسات⁸ الإستراتيجية" ، 2008 ، ص 273 .

(د. أمال شلاش ، المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ما بعد الحرب " ، بيت الحكمة ، بغداد ،⁹ 2003 ، ص 46

حيث وصلت إلى نسبة (66.1%) عام (1993) و (53.1%) عام (1996) ، يرجع بالأساس إلى السياسة التوسعية للدولة من خلال إعادة أعمار ما دمرته الحرب⁽¹⁰⁾ .
خامساً : مرحلة ما بعد (2003)

جاءت حرب الخليج الثانية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية عام (2003) ، لتنتهي معظم البنى الارتكازية الرئيسة للبلاد كالمواصلات والاتصالات والمؤسسات المالية الرسمية ، وان المتبقي من رأس المال الثابت أو المتغير تم سرقة من قبل أطراف عديدة إضعافاً للدولة، إذ شاهد العالم بأسره عمليات السلب والنهب التي طالت مؤسسات الدولة ، مسببة إضراراً بالاقتصاد الوطني فاقت حجمها ومدياتها ما تعرضت له أبان الحرب العراقية – الإيرانية وحرب الخليج الأولى⁽¹¹⁾ .

وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية واجه الاقتصاد العراقي عام 2003 تحديات كبيرة تمثلت في التحول من الاقتصاد المركزي الشمولي إلى اقتصاد السوق والتحرر والانفتاح ساعدته في ذلك المنظمات الدولية والإقليمية لصياغة الملامح الجديدة للاقتصاد العراقي في ظل اقتصاد مركزي محطم، تزامن مع التحويلات الجذرية في النظم الاقتصادية وخاصة الاشتراكية التي تحولت من نظام التخطيط المركزي إلى نظام السوق.

وسعت سلطة الائتلاف وبإشراف الحاكم المدني لبناء اقتصاد حر مبني على أسس اقتصاد السوق ، إذ تم رفع العقوبات من قبل الأمم المتحدة بموجب قرارها 1483 في 2003/5/22 واستئناف صادرات النفط وإنهاء برنامج النفط مقابل الغذاء ، إذ سرعان ما عاودت هذه الصادرات نشاطها في النصف الثاني من عام 2003 بعد توقفها إثناء حرب الخليج الثانية على العراق وأخذت الإيرادات النفطية منحاً تصاعدياً مع نهاية عام 2003⁽¹²⁾ .

وبموجب القرار أعلاه خفضت المبالغ المستقطعة من عائدات صادرات النفط لحساب التعويضات إلى 5% بعد أن كانت 25%⁽¹³⁾ ، وتأسيس ما يعرف بصندوق تنمية العراق (DFI) لغرض إيداعات مبيعات النفط الخام العراقي فضلاً عن الأموال الفائضة من برنامج النفط مقابل الغذاء وجميع الأموال والأصول المالية الأخرى التي تمتلكها الحكومة العراقية السابقة مالم تخضع لحكم قضائي أو أمور إدارية تحكيمية. واتخذت سلطة الائتلاف بعض الإجراءات هي⁽¹⁴⁾ .

- إلغاء عدد من الوزارات العراقية.

(عبد الكريم عبد الله محمد ، القطاع الخاص في العراق بين الهدر واستغلال الطاقات الانتاجية دراسة¹⁰)
اقتصادية - قياسية ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة الخامسة ، العدد (14) ، 2007 ، ص 49 .
(عصام ألبلي ، " صناعة النفط في العراق والسياسة النفطية " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة¹¹)
الأولى ، بيروت ، 2006 ، ص 36.

(د. علي حسين ، " مستقبل تمويل الصناعات النفطية في العراق " ، مركز الإمارات للدراسات¹²)
الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 2006 ، ص 114 .
(وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، "التقرير الوطني لحال التنمية البشرية¹³)
2008" ، المطابع المركزية ، الأردن ، 2009 ، ص 100 .
(نعومي كلاين ، " نهب العراق سعياً الى يوتوبيا المحافظين الجدد" ، مجلة المستقبل العربي ،¹⁴)
العدد (308) السنة السابعة والعشرون ، 2004 ، ص 27.

- إقرار الاستيراد بدون قيود التي أصدرتها في 2003/5/7. وبموجبه تم فتح الحدود العراقية للاستيراد وبدون أية قيود.
- خصخصة المشروعات المملوكة للدولة.
- تشجيع على جذب الاستثمارات الأجنبية لتنشيط الاقتصاد العراقي.

ثانياً: أسباب التحول نحو اقتصاد السوق.

تعد عملية التحول نحو القطاع الخاص جزءاً من سياسة إعادة هيكلة القطاع العام والتي تنتهجها الدول الراغبة في التحول نحو اقتصاد السوق وذلك بإعادة ترتيب دور الدولة في النشاط الاقتصادي والتخلص من الإرث السابق والذي ترتب عليه تضخم الأجهزة البيروقراطية والعمالة الفائضة وتكرار الأزمات المالية وتدني الكفاءة الإنتاجية وغياب المنافسة، وعلى الرغم من إن عملية التحول إلى اقتصاد السوق تمثل انتزاع لحقوق مكتسبة لفئة من المجتمع (الموظفين) قبلت بالدخل المحدود مقابل الوظيفة المضمونة لدرء خطر الشارع، إلا أنها حظيت باهتمام صانعي السياسة في العراق باعتبارها الوسيلة التي ستؤدي إلى معالجة الاختلالات المالية وخفض الإنفاق العام والتي ستمكن من دفع عملية الإنفاق الاستثماري نحو الإمام بما ينعكس إيجابياً نحو تحسين معدلات النمو الاقتصادي واللاحق بركب التنمية وبشرط إن لا يمس بأي شكل من الأشكال سيادة الدولة وإضعافها عن طريق إعادة توزيع الثروة لصالح البرجوازية المحلية أو الأجنبية.

1- الحاجة إلى الاستثمارات .

تظل الحاجة قائمة إلى الاستثمارات في أي اقتصاد سواء كان اشتراكياً أم رأسمالياً، إلا إن ما يميز اقتصاد العراق هو ضعف التراكم الرأسمالي المتحقق داخلياً 0 بعد ما استنفذ هذا البلد أرصده المالية في الحروب السابقة، وعدم قدرته على رفع مستوى التراكم الذاتي 0، مما ولد القناعة الكافية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية للتخلص من حالة النقص في المدخرات المحلية 0 وعلى الرغم من الفوائد المتمثلة بتعجيل عملية التنمية ونقل التكنولوجيا وتطوير رأس المال البشري، وزيادة الدخل وتحسن الأجور والمعيشة، ويمكن إن تساهم أيضاً في الحد من المديونية الخارجية، وعجز ميزان المدفوعات فضلاً عن مساهمتها في زيادة الناتج وتحسين الميزان التجاري وبالنتيجة تقل الحاجة إلى الاقتراض الخارجي (15).

2- الإسراع في التنمية .

يعد العراق من الاقتصاديات الغنية بالثروات النفطية، لكن مدخراته المحلية غير كافية لتسريع عملية التنمية. حيث عمل بعد الاستقلال السياسي إلى الاهتمام في مجال الصناعة، ضمن قطاعات الاقتصاد الوطني، فحصل نمو سريع في استثمارات القطاع العام وتم اعتماد النمط المعروف بإحلال الواردات للتصنيع لتقليل الاعتماد على الخارج، لكن الاستثمارات توجهت نحو مشاريع لم تحقق عوائد مرتفعة أو توجهت نحو مشاريع لإنتاج السلع الترفيهية الغير الضرورية (16).

كما إن اعتماد أسلوب تكثيف رأس المال نحو الصناعات الثقيلة أدى إلى استمرار الاعتماد على الخارج لاستيراد المواد الأولية والوسيطة، وبالنظر لعدم كفاية الموارد المالية المحلية مضافاً لها

. (http://www.algazeera.net) صباح نعوش: "مصدر سابق"، 2002، ص 157)

رسول راضي حربي "مشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية، واقعها-آثارها-مقترحات معالجتها" مجلة 16 الاقتصادي العربي، السنة الثانية عشر، العدد 1، 1988، ص 53.

طموحات البلد في تحقيق عملية التنمية أدى بها للبحث عن مصادر خارجية للتمويل أدت على المدى الطويل إلى تفاقم تكاليف الاقتراض ومن ثم استفحال مشكلة المديونية الخارجية⁽¹⁷⁾.

3- تنشيط الأسواق المالية.

إن تنشيط الأسواق المالية يعد إحدى المتطلبات الأساسية لنجاح اقتصاد السوق، في العراق 0 لكونها تؤدي إلى زيادة عدد المنشآت الخاصة في أسواق رأس المال 0 وبدورها تعمل على تنشيط الأسواق المالية فضلا على زيادة الحاجة للنقود ولاسيما مع زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية، وقد يؤدي ذلك إلى ظهور الوسطاء الماليين على نطاق واسع، مما يؤدي إلى ازدهار السوق المالية، ومن ثم التوازن الاقتصادي⁽¹⁸⁾.

فلاقتراض من سوق المال يقل في تكلفته عن الاقتراض من البنوك بنحو (3-4%)، كما أن التمويل عن طريق الأوراق المالية سيؤدي إلى امتصاص السيولة والحد من التضخم⁽¹⁹⁾.

4- تخصيص الموارد في الاقتصاد الوطني.

من المؤكد أن الكفاءة في القطاع العام أقل من مثيلتها في القطاع الخاص، الأمر الذي يترتب عليه أهدار في الموارد المحدودة والنادرة في المجتمع، أو عدم استغلالها بشكل الأمثل، أي أن رفع كفاءة الأداء في الاقتصاد الوطني أمر من شأنه أن يؤدي إلى التخصيص الأمثل للموارد النادرة، وإطلاق آلية السوق للعمل سيكون من شأنه ضمان عملية الإنتاج بكفاءة عالية، وأن الموارد النادرة ستخصص إلى عملية الإنتاج التي تعطي أعلى عائد ممكن⁽²⁰⁾.

في حين قد يرى البعض إن كلا القطاعين العام والخاص قد يصبحا كفوئين تبعاً لتحقيق كل منهما لأهدافه، فالمؤسسة العامة هدفها تحقيق المصلحة العامة، في حين يعد الربح الأقصى أسمى أهداف المؤسسة الخاصة. فضلا عن أن القطاع الخاص لا يمكنه أن يتولى بكفاءة أي مشروع، فهناك مشاريع لا يمكنه أن يتولاها، بل أن هناك مشاريع لا يرغب فيها أساساً، كمشاريع الخدمات الاجتماعية، أو مشاريع البنية التحتية، وهذا يعني أن المؤسسة العامة قد تكون كفاءة أو غير كفاءة، وهذا ينطبق أيضاً على المؤسسات الخاصة، وأن تخصيص أية مؤسسة لا يغير كثيراً من مستوى كفاءتها.

5- التطور التكنولوجي.

يقاس رفاه الشعوب والمجتمعات بتطورها العلمي والتكنولوجي وبما يحقق أفضل إنتاج بأعلى كفاءة ممكنة، لتحقيق عوائد كبيرة تزيد من قيمة الناتج القومي وبالتالي حصة الفرد الواحد منه. واستناداً لهذا المؤشر فإن العراق يعاني من مستويات متدنية من التقدم والرقى، فقد عانى المجتمع العراقي عزلة عن العالم ولاسيما في الجانب العلمي والتقني، في جميع مفاصل الحياة، ولكي يستعيد

(عبد المنعم السيد علي، مستقبل المديونية الخارجية العربية وأثرها على التنمية في الوطن العربي، مجلة¹⁷ الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد الثالث عشر، 1990-1991، ص 13.

(علا متولي ألبدرى، (دراسة في الخصخصة))، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، السنة الرابعة عشر، العدد¹⁸ السادس والعشرون، الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، مصر، ديسمبر - كانون الأول 2002. ص 151.

(منى قاسم، (الإصلاح الاقتصادي في مصر، دور البنوك في الخصخصة، وأهم التجارب الدولية))، الدار¹⁹ المصرية اللبنانية، مكتبة الأسرة، مصر 1998، ص 140.

(عبد الرزاق فارس الفارس، (الخيار بين القطاع العام والقطاع الخاص: بعض القضايا المنهجية))، مجلة²⁰ المستقبل العربي، السنة الثالثة، العدد 133، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت 1990. ص 113-114.

العراق بريفه العلمي الذي عرف به على صعيد العالم لا بد له من حركة واسعة من التطور التكنولوجي (21).

ثالثاً: مبررات التحول نحو اقتصاد السوق.

تقف وراء عملية التحول نحو اقتصاد السوق في العراق مبررات عديدة وهي تختلف من بلد لآخر، وقد تكون مبرراً للانتقال من اقتصاد شمولي إلى اقتصاد حر، لغرض توسيع قاعدة الملكية وانسحاب الدولة من بعض النشاطات الاقتصادية، أو لتخفيض ديونها الخارجية وهذا يختلف باختلاف رؤية الحكومة للآلية التحول، وما يتبعه من أهداف يراد تحقيقها، إذ أن استراتيجية التنفيذ تتم تحت إشراف الدولة وفقاً لمصلحتها بما ينسجم والضغوط الداخلية التي تتعرض لها، وتلك الخارجية المسيطرة عليها، وعلى هذا الأساس فإن مبررات التحول تتمثل كما يلي:

1 - تدني كفاءة القطاع العام .

في السبعينات من القرن الماضي اتسمت سياسة الدولة في العراق، بالاعتماد على القطاع العام في مسيرة التنمية الاقتصادية، وتصحيح أخطاء السوق، بعد أن ساد الاعتقاد بعدم الثقة في القطاع الخاص نتيجة الدافع الأيديولوجي في تحقيق المصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة، والتخوف من قوة الشركات المتعددة الجنسيات في تحقيق دوافعها، عملت على توسع مساحة القطاع العام لاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية إلا أنه في نهاية الثمانينات من القرن نفسه قدمت الحكومة العراقية على تقليص دور القطاع العام وتوسيع دور القطاع الخاص وذلك بالانفتاح الاقتصادي والخصخصة باتجاه اقتصاد السوق، إلا أنها قادت الاقتصاد إلى فوضى شمولية حيث باعت الدولة أواسط الثمانينات قرابة (50) منشأة صناعية حكومية إلى القطاع الخاص واستحوذ عليها منتفذو السلطة، خاصة وأن النظام العراقي كان بحاجة ماسة إلى الأموال لتمويل حروبه الخارجية وفي ضوء هذه الإجراءات والأوضاع تراجع دور قطاع الدولة وتقلصت قاعدته الاقتصادية وانخفضت أهميته النسبية إلى 63% في عام 1989، وفي القطاع الدولة التجاري إلى 3%، وللعاملين في قطاع الدولة على 21.4%، وارتفعت الأهمية النسبية للقطاع الخاص في مختلف المجالات حيث شرعت قانون رقم (35) لسنة 1983 لبيع المزارع الحكومية والمشاريع الزراعية حيث اشترى هذه المشاريع إلى القطاع الخاص بينما كانت في بداية التسعينات (53%) من الأراضي ملكية خاصة و(46%) منها مؤجرة من الدولة إلى القطاع الخاص، وظل (1%) تحت سيطرة الدولة (22).

وبيعت أيضاً إلى القطاع الخاص مؤسسات كبيرة للدواجن والألبان والأسمك وأحدثت استعادة القطاع الخاص للزراعة تغييراً في التنظيم الاجتماعي للريف في بلادنا بعد إلغاء كثير من القوانين الزراعية، وسن التشريعات النقابية في القطاع الزراعي طيلة العقود الأربعة المنصرمة ولم يكن ممثلو القطاع الخاص الجدد من النخب التقليدية بل كونوا ثرواتهم من المقاولات ومعظمهم على صلة وثقى بالنظام والهدف واضح للعيان هو ربط القطاع الخاص الجديد بالجهاز البيروقراطي للدولة ورغم النجاحات التي حققتها الدولة آنذاك إلا إن سياسة الخصخصة الريفية والحضرية ولدتا مستويات عالية للتضخم والبطالة وشحة السلع الأساسية

(سنة عبد الله العمري، ((الخصخصة وإستراتيجية التنمية في الاقتصاد العراقي))، مجلة العلوم الاقتصادية 21 والإدارية، المجلد العاشر، العدد 33، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد 2004، ص24.

(22) www.0bayyna0co0 كبة، جريدة البيئة-خصخصة الكهرباء في العراق) سلام إبراهيم عطوف

وظهور السوق السوداء وهبط على اثر ذلك عدد التعاونيات الزراعية والمزارع الجماعية والتعاونيات المتخصصة مما أدى إلى فشل أداء القطاع العام جملة من الأسباب ونذكر أهمها⁽²³⁾.
1. تسلط البيروقراطية والفساد الإداري والمالي على أجهزة القطاع العام وتخلف الإدارة ، قد يكون السبب في ندرة الإداريين الأكفاء ومركزية اتخاذ القرار وتدخّل السلطات الحكومية في مؤسسات القطاع العام وأتباع سياسات التوظيف الحكومي ، ومن هنا ظهرت الدعوة إلى التحول إلى اقتصاد السوق لجعل إدارة المشروع مسؤولة أمام المساهمين مباشرة ، وهذا يؤدي بدوره إلى توفير إدارة كفوءة تعمل على ترشيد استخدام الموارد .

2. سياسات التدخّل الحكومي المتمثلة بسياسة الدعم والتسعير .. الخ أدت إلى تدني الكفاءة الإنتاجية في منشآت القطاع العام ، وانخفاض الفائض الاقتصادي ، وزيادة الإنفاق الحكومي وابتعاده عن القاعدة الاقتصادية لمصادر الكلف الحقيقية ، والتي بدورها ألغت حافز خفض الكلفة وتحسين الإنتاجية لدى هذه المنشآت ، إن أوجه الخلل في أداء القطاع العام دفعت كثيراً من الدول إلى إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للاستفادة من قدراته التنظيمية والإدارية الكفاءة في الاقتصاد⁽²⁴⁾.

2- عجز الموازنة العامة للدولة .

إن تراجع دور القطاع العام والأسباب التي أدت إلى فشله في توليد فائض اقتصادي يمكن استثماره ، ولد بدلاً من ذلك عجزاً كبيراً على الميزانية العامة للدولة ، وعجز في ميزان المدفوعات لتوقف الصادرات النفطية في فترة الحصار الاقتصادي التي وصلت إلى (150) مليار دولار كعائدات نفطية غير محققة بسبب العقوبات الدولية المفروضة على العراق، فضلاً على الهدر في الأموال لتمويل نفقات الحرب العراقية – الإيرانية للمدة (1980 – 1988) التي وصلت إلى ما يقارب (452.6) مليار دولار ، وبعدها كانت حرب الخليج الثانية التي بلغت خسارتها (230) مليار دولار.

فضلا عن أتباع الحكومة العراقية لسياسات مالية ونقدية خاطئة أثرت سلباً في أداء الاقتصاد العراقي . وأمام هذه الحالات التي لجأ العراق فيها إلى الاقتراض من الخارج ، أدى بدوره إلى ارتفاع حجم الدين العام وظهور التضخم الجامح ، الذي تسبب في توقف العديد من منشآت القطاع العام وشل عجلة الصناعات المحلية، مما يعني هدراً للموارد الاقتصادية وانخفاضاً لمعدلات النمو الاقتصادي وتوقف التشغيل وزيادة معدلات البطالة⁽²⁵⁾.

3- التركيز الرأسمالي للشركات متعددة الجنسية.

إن التحولات الهيكلية التي شهدتها بعض اقتصادات الدول النامية نحو اقتصاد السوق ، بكونها أبرز أوجه الإصلاح الاقتصادي لتلبية متطلبات النظام الرأسمالي المعاصر ، والذي يمثل قوة تركزة في نشوء الشركات المتعددة الجنسيات على أثر أزمة الركود التضخمي ، والذي اتجهت فيها معدلات الربحية نحو الانخفاض ، نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة أو تكاليف الإنتاج مما أدى إلى هيمنة نشاطها على دول العالم لتجعلها سوقاً لتصريف منتجاتها ، ومحاولة الاستفادة من أي ميزة نسبية متوفرة في هذه الدول ، وخاصة إيجاد مصادر خام ومصادر طاقة رخيصة فضلاً عن أيدي عاملة ذات أجور منخفضة لاستخدامها في العملية الإنتاجية للشركات التابعة لها ، وتقليص

(المصدر السابق نفسه)²³

(وفاء جعفر المهدي ، وناظم نوري أشمري ، تقويم التخصصية في البلدان النامية مع التركيز على²⁴ قطاع الخدمات في العراق ، بحث مقدم إلى جمعية الاقتصاديين العراقيين ، 1993 ، ص 15 .

(باقر كرجي حبيب الجبوري خصخصة القطاع العام في العراق الأسباب والنتائج المتوقعة،مجلة القادسية²⁵ للعلوم الإدارية والاقتصادية-مجلد(11)-العدد(2)-لسنة2009، ص185.

حالات البطالة في هذه الدول . فضلاً عن سيطرتها شبه الكاملة إلى عملية التجديد والابتكار التكنولوجي والتي تتخذ الدول الصناعية المتقدمة مركزاً لها .

فإن المؤشر الأساسي لهذا التركيز هو تصدير رؤوس أموال هذه الشركات على شكل استثمارات مباشرة لها في مختلف أنحاء العالم ، والتي يتم على أساسها تحويل الشركات الوطنية ذات الإنتاج المحلي في هذه الدول إلى شركات تابعة لها ومتخطية الحدود الإقليمية⁽²⁶⁾ .

4- انهيار التجربة الاشتراكية.

أدى تداعي انهيار التجربة الاشتراكية وإعادة هيكلة دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق ، في التحول من الاقتصادات المخططة إلى اقتصاد السوق كان الدليل الأكبر على انتصار الرأسمالية الغربية، باعتبارها الآلية الرئيسية في النشاط الاقتصادي والكفيل بازدهار وتقدم العالم . بعد انهيار الأنظمة الشيوعية الداعية إلى تدخل الحكومات ، ظهرت موجة من السياسات الداعية إلى تخفيض الإنفاق الحكومي ، وتقليص العجز في الموازنات العامة وتحرير الأسعار ومعالجة حالات البطالة والتضخم، التي شهدتها هذه الدول وتقليص دور القطاع الخاص في حرية العمل ، والحد من أسلوب التخطيط المركزي والاعتماد بدرجة أكبر على السوق في توجيه أنشطتها الاقتصادية ، والتي ساعدت بدورها على ترويج سياسات التحول إلى اقتصاد السوق لتلك البلدان⁽²⁷⁾ .

5- المديونية الخارجية.

تخفيض المديونية الخارجية تعد الدافع الأساسي في كثير من الدول النامية ومنها العراق لتبني سياسة التحول إلى اقتصاد السوق، إذ توفر إيرادات للخرينة وتسمح بإطفاء الدين العام، وبشيد المؤيدين لاقتصاد السوق بهذا المبرر، لان القطاع العام في نظرهم غير كفوء، وأن الدولة عاجزة عن القيام بالإصلاح المطلوب، وقد أخذت بسياسة التحول دول أمريكا اللاتينية سعياً منها لابتغاء هذا الهدف، ولاسيما في الأرجنتين، والبرازيل، وتشيلي، والمكسيك، وفنزويلا بتحويل الدين الخارجي إلى البنوك والمؤسسات الأخرى⁽²⁸⁾ .

إما بالنسبة للعراق لم يكن يعاني في بداية الثمانينات من مشكلة المديونية الخارجية، وهذا لا يعني بأنه لم يكن مديناً خلال السبعينيات، ولكن قيمة الدين كانت قليلة إضافة إلى كونه احد الأقطار العربية النفطية التي تقوم بتقديم القروض والمساعدات إلى البلدان العربية والنامية غير النفطية. لضخامة الاحتياطي النقدي الأجنبي لديه ، ويتمتع بالجدارة الائتمانية لدى المؤسسات الدولية والدول الصناعية بالشكل الذي يجعله ذات قدرة ائتمانية كبيرة ولمنحه التسهيلات المصرفية من دون أي خشية، لكن الوفرة المالية لم توظف في قطاعات اقتصادية منتجة، بل تم استخدامها بشكل غير عقلاني لتوسيع الإنفاق الاستهلاكي وتوسيع صناعي غير مخطط، قابله تراجع زراعي اثر سلباً على الاقتصاد العراقي، وقد ساعدت الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج والحصار الاقتصادي على تزايد حجم الإنفاق العسكري ، واستنفاد الفائض النقدي الأجنبي Foreign Exchange Reserve مما ترتب على ذلك انخفاضه من 35.5 مليار دولار عام 1980 إلى 15.8 مليار دولار عام 1981 ثم إلى 1.2 مليار دولار عام

(فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، آذار ، 1990 ، ص 202 .²⁶)
(محمد الأطرش ، حول الأزمة الاقتصادية الدولية الراهنة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 244 ، بيروت²⁷) ، 1999 ، ص 19 .

(منى قاسم، ((الإصلاح الاقتصادي في مصر، دور البنوك في الخصخصة، وأهم التجارب الدولية))، الدار²⁸ المصرية اللبنانية، مكتبة الأسرة، مصر 1998، ص 223

1982، إما خلال المدة 1981-1988 انفق العراق بحدود 166 مليار دولار في حين لم تتجاوز إيرادات صادراته الإجمالية 77.6 مليار دولار⁽²⁹⁾.

كما إن اليد العاملة الوافدة من مصر خلال الثمانينات شكلت عبأ على الاقتصاد الوطني وعاملا رئيسا لتسريب العملة الأجنبية، حتى بلغت إجمالي مديونية العراق عام 1990 (42) مليار دولار، التي استنفذت معظم الموارد المالية الأجنبية في تمويل نفقات الحرب، فتحول بذلك العراق من أقوى اقتصاد عربي إلى أكبر مدين عربي. لعدم قدرته على تسديد الديون بسبب الحصار الاقتصادي وانخفاض مبيعاته من النفط مما زاد من صعوبة الموقف، فالفوائد المتركمة على هذه الديون لغاية (1991) بلغت (13) مليار دولار، وبذلك أصبح مقدار الديون وفوائدها عام (1991) نحو (54) مليار دولار. بذلك تعد إجمالي الديون مع فوائدها واحدة من أهم الضرورات لتفعيل آلية السوق والاستفادة منها في حل مشكلات العراق المتفاقمة⁽³⁰⁾.

6- الضغوط الخارجية من قبل المؤسسات المالية الدولية (الصندوق والبنك الدوليين).

كأداة للضغط على بعض الدول ومنها العراق لإعادة جدولة ديونها المتركمة، إذ أن تفاقم أزمة المديونية الخارجية للعراق يدفعه لذهاب إلى نادي باريس، ونادي لندن لإعادة جدولة الدين الخارجي، وعند كل جولة من جولات إعادة الجدولة يلتزم ببرنامج (أصلاح اقتصادي) يخضع لنوع من المشروطية المتبادلة، يضغط بواسطتها البنك والصندوق على البلد المدين قبل إعادة جدولة ديونه، مما يقلص من رقعة السيادة الاقتصادية والسياسية للدولة، ويضعف من سيطرة سلطاتها الوطنية، وتجدر الإشارة إلى أن تنفيذ البرنامج يخضع لعمليات رقابية دولية (ربع أو نصف سنوية) للتأكد من التزام الدولة الكامل لبنود البرنامج. أن انتهاج هذه السياسة لتقليص حجم المديونية الخارجية يعد مبررا داخليا من وجهة نظر حكومة الدولة المدينة، إلا أنه يعد مبررا خارجيا من وجهة نظر المؤسسات الدولية.

وخلاصة لما سبق يقع على عاتق الدولة الدور الرئيس في حفظ الأمن والنظام والدفاع عن الوطن، وتحقيق الاستقرار السياسي والقانوني المتمثل بإنهاء مظاهر السيطرة الأجنبية التي تعيق عملية التنمية الاقتصادية، ويتوجب عليها أيضا رعاية مواطنيها، وتوفير السلع العامة وشبه العامة لهم بأسعار مدعومة، وتأمين قدرة المرفق العام على التجاوب مع تزايد الطلب، وهذه نقطة مهمة جدا بالنسبة للعراق حيث إن مستويات المعيشة متدنية لا تسمح بتوفير كل الخدمات العامة بأسعار تعكس كلفتها الحقيقية، أو ما يقاربها، وان تتحمل الدولة النفقات الاجتماعية المخصصة لإعطاء إعانات اجتماعية، عينية أو نقدية لمواجهة حالات العجز والشيخوخة والبطالة والمرض، وبما إن المشاريع الكفيلة بتقديم الخدمات العامة وشبه العامة، والمشاريع الاجتماعية الأخرى غير مربحة، وتحتاج رؤوس أموال ضخمة، ربما يعد ذلك كافيا لابتعاد القطاع الخاص من تلقاء نفسه عن هذه المشاريع⁽³¹⁾.

⁽²⁹⁾ صباح نعوش: "مصدر سبق ذكره"، ص 04

⁽³⁰⁾ إسلام اولين، خليل العاني (ديون العراق..... هم ثقيل) تشرين الأول، 2003.

(تأميم محمد سلوم الجبوري ((التخصيصية والتنمية الاقتصادية أقطار عربية مختارة))، أطروحة دكتوراه³¹ غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة بغداد، سنة 2008، ص 57

رابعاً: كلف التحول نحو اقتصاد السوق.

مما لا شك إن عملية التحول إلى اقتصاد السوق، بفلسفته والياته لا بد وان تترك آثارها بشكل واضح على كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، سواء كان التطبيق بالتدرج أو بالصدمة، ومن هذه الآثار:

1- تدني معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي .
شهد الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العراقي بالأسعار الجارية تراجعاً واضحاً بسبب الظروف التي مر بها البلد من حروب وحصار اقتصادي بعد غزو الكويت ، فقد بلغ 19046.9 مليون دينار سنة 1980 ثم ارتفع إلى 19432.2 مليون دينار سنة 1988، ثم انخفض إلى أدنى مستوى له في عام 1996، ليلعب 10376.8 مليون دينار، وعاود الناتج المحلي إلى الارتفاع بعد مذكرة التفاهم والسماح بتصدير النفط مقابل الغذاء إلى 34267 مليون دينار سنة 2005 وبمعدل نمو سنوي مركب 2.4% للمدة 1980-2005 ، وهو أقل من معدل النمو السكاني البالغ 3% للسنوات ذاتها 0 ان التقلبات بحجم الناتج يعود إلى إيرادات النفط التي تعتمد على الأسعار العالمية من جهة وعلى الكميات المنتجة والتي تخضع للظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية من جهة أخرى .

إما من حيث تركيبة الناتج المحلي الإجمالي فقد شكل النفط نسبة 61.3 % في سنة 2005، في حين لم تشكل الصناعة التحويلية إلا على 1.9 %، والزراعة على 6.6 % والأنشطة الخدمية 30.2% في السنة نفسها وهذا يظهر مدى الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي (32) . كما في جدول رقم (3)

جدول (3)

الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية للمدة (1980 – 2005) مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	معدل نمو سنوي المركب للمدة 1980-2005
1980	19046.9	2.4%
1988	19432.2	
1996	10376.8	
2005	34267	

المصدر :

1. التقرير الإستراتيجي العراقي ، الاقتصاد العراقي، مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بابل، 2008 ص 275 .
2- اختلال بنية الإنتاج وتوزيع قوة العمل .

الاختلال ظاهرة موجودة أصلاً في الهيكل الإنتاجي والعمالي للاقتصاد العراقي وازدادت تكريساً مع التحول إلى اقتصاد السوق مما أفرز ما يسمى بالمرض الهولندي ، الذي تأثرت به

(32) التقرير الإستراتيجي العراقي ، الاقتصاد العراقي ، مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بابل، 2008 ص 275 .

معظم القطاعات الاقتصادية بعد أحداث عام 2003، التي أدت بدورها إلى تذبذب نسب مساهمة قطاع النفط في تكوين الناتج المحلي الأجمالي للسنوات (2003-2007) من (54%-68%)، وذلك لاعتماد الدولة على قطاع النفط وحده في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. على حساب انخفاض نسبة مساهمة قطاعي (الزراعة والصناعة) في السنوات أعلاه، وهذا مما يعكس مدى الاختلال في الهيكل الاقتصادي العراقي.

يعود هذا الانخفاض إلى استمرار تأثير الحروب السابقة التي تعرض لها القطر قبل عام 2003، وبعده احتلاله على تلك القطاعات، بالرغم من تحسن قطاع الخدمات للمدة نفسها بسبب الانفتاح الاقتصادي الذي شهده القطر وتعطيل كافة الضرائب والرسوم الكمركية. هذا وما تشير إليه بيانات الجدول (4).

إلى الانخفاض في نسبة مساهمة قطاع الزراعة والصناعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع نسبة مساهمة قطاع النفط والخدمات في تكوين الناتج.

جدول (4)

نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

(بالأسعار الجارية) للمدة (2003-2007)

السنوات	مساهمة قطاع النفط %	مساهمة قطاع الزراعة %	مساهمة قطاعات الصناعات التحويلية %	مساهمة قطاع الخدمات %
2003	68.1	8.3	1.1	22.5
2004	63.3	7.3	1.6	27.8
2005	61.3	6.6	1.9	30.2
2006	55.2	5.8	1.7	37.3
2007	53.7	5.0	1.67	39.63

المصدر:

وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، الحسابات القومية، المجموعة الإحصائية السنوية، 2007، ص 372.
كمال البصري، التضخم وأزمة الوقود، مراجعة عبد الله البندر، وزارة المالية، 2006، ص 5.

فضلاً على أن قطاع الخدمات يستحوذ على أعلى نسبة تشغيل لقوى العمل في العراق تبلغ (68%) لعام 2007 إلا إن تأثيره هامشي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث لا يساهم إلا بنسبة (40%) فقط ويليه القطاع الزراعي الذي يساهم بتشغيل (11%) من اليد العاملة لكنه هو الآخر يساهم بنسبة منخفضة الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز (5%) بينما يشغل في قطاع الصناعة ما نسبته (22%) من اليد العاملة تترك أثراً متدنياً جداً في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي يقدر

بحدود (1.67)، بينما يشغل في قطاع النفط ما نسبته (3%) من اليد العاملة تترك أثرا كبيرا في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي يقدر بحدود (54%) في عام 2007 .
في حين (97%) من القوة العاملة في القطاعات الأخرى غير النفط تساهم ب(46%) من الناتج المحلي الإجمالي وهذا يؤثر وجود خلا كبيرا في هيكل الاقتصاد العراقي (33).

كما هو الحال في جدول رقم (5) .
فاختلال بنية الإنتاج يعني عدم تنوع الإنتاج بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي ، أدت بصورة تلقائية إلى اختلال في بنية توزيع قوة العمل، مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى . وظهور مثل هذه المؤشرات عرفت بالأدبيات الاقتصادية بما يسمى (المرض الهولندي)، وهو يشير إلى الآثار السلبية التي تفرزها الزيادة في مساهمة قطاع الخدمات على حساب القطاعين الإنتاجيين الزراعة والصناعة (34).

كما يتضح من الجدول التالي

جدول (5) توزيع قوة العمل حسب القطاعات الاقتصادية في العراق للمدة 2003-2007

السنوات	القوى العاملة	الزراعة	%	الصناعة	%	الخدمات	%
2003	7005	780	11.2	5316	223.	4590	65.6
2004	7212	821	11.5	1592	22.0	4799	66.5
2005	7460	848	11.4	1620	21.7	4992	66.9
2006	7692	852	11.2	1690	21.9	5150	66.9
2007	7954	854	10.1	1750	22.0	5350	67.9

المصدر

وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 2006- 2002 .
وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، تقديرات عدد السكان للمدة 1998-2007، البرنامج الجاهز SPECTRUM.

3- اختلال بنية التجارة الخارجية.

إن هذا الاختلال أدى إلى تشويه الميزان التجاري باستثناء الصادرات النفطية إمام انهيار الصناعات العراقية بعد أحداث (2003) ومن خلال تحرير التجارة ، إمام تدفق هائل من

(33) أحمد عباس الوزان ، العلاقة بين بنى الإنتاج وقوة العمل عوامل الاختلال سبل التصحيح ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد العاشر ، 2006 ، ص 22 .

(34) عبدا لحسين محمد العنبيكي ، الإصلاح الاقتصادي في العراق، تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، 2009 ، ص 61 .

السلع الأجنبية من مختلف المناشئ ، والتي تتميز بقدرة تنافسية عالية وأسعار منخفضة مقارنة مع السلع المحلية الأمر الذي أدى إلى تهميش وتعطيل الكثير من الصناعات المحلية ، مقابل زيادة نسبة الاستيراد لم تكن بسبب الانفتاح التجاري وتطبيق نظام السوق فحسب بل يضاف إليها عدة عوامل من أهمها القصور الواضح في نشاط المنشآت الاقتصادية لكافة القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية ، مما أدى إلى زيادة الاعتماد على الاستيراد بشكل كبير لتأمين متطلبات السوق العراقية مما أدى إلى إغراقها بالسلع المستوردة ، وهذا انعكس سلباً على كثير من المشروعات فقلل من نشاطها ورغبتها للنهوض بواقعها ، فضلاً عن انسحاب الحكومة وبشكل كامل من عمليات الدعم والإسناد التي أدت إلى تدهور الواقع الإنتاجي العراقي .

الذي يعد اختلالاً كبيراً في هيكل الصادرات العراقية التي تشكو من الاعتماد الكامل على النفط كمورد وحيد دائم التعرض لتقلبات الأسعار الدولية ولتأثير الأزمات الداخلية والخارجية والحروب والظروف الطارئة الأخرى. وعند استبعاد الصادرات النفطية نلاحظ إن الميزان التجاري العراقي شهد عجز كبير تراوح ما بين (8279.2—17832.3) مليون دولار خلال المدة (2003-2007) ، وهذا العجز ناتج عن خلل في بنية التجارة الخارجية العراقية الذي تتسم بعدم توفر ميزة نسبية لأي من المنتجات المحلية باستثناء مادة النفط⁽³⁵⁾ .

(انظر الجدول 6). جدول (6)

الميزان التجاري العراقي للمدة (2003-2007) (بدون الصادرات النفطية)

(أسعار fop) (مليون دولار أمريكي)

السنوات	الصادرات (1)	الاستيرادات (2)	فائض او عجز الميزان (3)
2003	163.8	8443	- 8279.2
2004	110.0	18106.9	- 18047.9
2005	118.5	20002.2	- 17784.8
2006	230.7	18707.5	- 16978.1
2007	456.4	18288.7	- 17832.3

المصدر:-

البنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء والأبحاث-النشرة

السنوية (2006،2005،2004،2003،2007)

⁽³⁵⁾ عبد الجبار عبود الحلبي ، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ، مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، بغداد ، السنة السابعة ، العدد (19) ، 2007 ، ص 93 .

4- اختلال هيكل الموازنة العامة للدولة.

يغلب على الموازنة العامة للدولة ارتفاع مستوى العجز الناتج عن زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة، ويعود السبب في ذلك إلى الاعتماد على عوائد النفط وعدم تنويع مصادر الإيرادات العامة الأخرى، كالضريبة، وتفعيل دور القطاعات الاقتصادية الأخرى للمساهمة في زيادة الإيرادات العامة الاتحادية وتلافي العجز الحاصل فيها، ونلاحظ كما هو الحال في الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2009 قدرت إيراداتها بمبلغ (50408.216) خمسين تريليوناً وأربعمئة وثمانية ملياراتاً ومائتان وستة عشر مليوناً ، بينما قدرت النفقات بمبلغ (69165.523) تسعة وستون تريليوناً ومائة وخمسة وستين ملياراً وخمسمائة وثلاثة وعشرون مليوناً ، بينما بلغ إجمالي العجز المخطط في الموازنة مبلغ (18757.307) ثمانية عشر ترليوناً وسبعمائة وسبعة وخمسون ملياراً وثلاثمائة وسبعة مليوناً ، وتسعى الحكومة إلى تغطية هذا العجز من المبالغ المدورة من موازنة سنة 2008.

إجمالي الموازنة العامة للدولة لسنة 2009

تقديرات سنة 2009 مليار دينار

المفردات	المقترحة 1	المتفق عليه 2
(1) النفقات التشغيلية	119848,526	54148,081
(2) نفقات المشاريع الاستثمارية	35032,399	15017,443
(3) إجمالي النفقات (2+1)	154516,924	69165,523
(4) الإيرادات	73712,43	50408,216
(5) العجز في الموازنة (3-4)	81804,494	18757,307

المصدر:

وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2009 ص37.

5- البطالة.

يعاني العراق من معدلات عالية في قوة العمل والتي تتطلب توسعاً اقتصادياً مناسباً ، ولكن تزامن مع تدني معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي و ارتفاع نسبة النمو السكاني وتزايد العجز المالي وارتفاع المديونية الخارجية بعد حرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الثانية عام 1991 ، تعتبر من الأسباب التي ساهمت برفع معدلات البطالة⁽³⁶⁾ . بعد إسقاط النظام السابق عام 2003 ، تزايدت معدلات البطالة في العراق بشكل كبير حسب تقديرات وزارة التخطيط العراقية المتمثلة بالجهاز المركزي للإحصاء إلى معدل (28.1 %) من مجموع القوى العاملة . بسبب قرارات سلطة الائتلاف المؤقتة بحل الجيش والأجهزة الأمنية

(36) باسل جودت الحسيني، السياسات الاقتصادية في العراق الواقع الراهن مع نظرة مستقبلية، مجلة المستقبل

العربي، السنة (26)، العدد 295، أيلول 2003 ص93 .

والدوائر الخاصة والمؤسسة الإعلامية (وزارة الإعلام) مما زاد من عدد العاطلين بشكل كبير حيث ذكرت بعض التقارير الدولية إلى إن البطالة تجاوزت 50% من قوة العمل عام 2003. بينما انخفضت نسبة البطالة عام 2006 إلى 17.5%، ويعود ذلك إلى زيادة التوظيف في الجيش والشرطة وفي مؤسسات الدولة الأخرى وتزايد عدد المهاجرين خارج القطر.

وهذا يشير إلى أن السياسات التحول الآنية التي اتبعتها سلطة الائتلاف للسنوات 2003-2004 كانت وقتية وغير ناجحة وان محاولاتها لإعادة الأعمار وفتح الاستثمار الخارجي ودعم القطاع الخاص بالتشريعات والقوانين لم تعالج مشكلة البطالة⁽³⁷⁾.

6- الفقر .

يؤدي الاعتماد المتزايد على سياسة اقتصاد السوق من دون الأخذ بنظر الاعتبار الآثار الاجتماعية لها، وبما يخدم مصالح الطبقة المنتفذة إلى انتشار مظاهر الفقر والبطالة بين أبناء الشعب، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار وسيادة مؤشرات الإحباط واليأس والخضوع والاستسلام والقبول بأدنى مستويات المعيشة، أذ تشير الإحصاءات وحتى بعد سقوط النظام السابق عام 2003، استمرار مؤشرات الفقر بإعطاء صورة مخيفة عن واقع المستوى المعاشي في العراق، حيث يشير تقرير وزارة التخطيط العراقية الخاص بمؤشرات الفقر لعام 2003، بأن الأسر التي تعاني من الفقر تصل إلى نسبة 54% وفي عام 2006 فإن نسبة الأسر ذات الوضع المتدني تصل إلى 31.2%، فيما أعلنت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق إن نسبة الفقر في العراق قد بلغت 20%، وأن مليوني أسرة عراقية تعيش ليس في حالة فقر بل في حالة دون مستوى خط الفقر، وأن عدد المشمولين برعاية الأسرة هو (171) ألف أسرة فقط على مستوى العراق وأن قانون الرعاية الاجتماعية لا بد إن يشمل مليون عائلة إي خمسة ملايين عراقي فقط⁽³⁸⁾.

وعليه يعتقدون بأن اقتصاد السوق لم يحقق لهم أي نفع يذكر نتيجة لما خلفته تلك البرامج من إعادة لتوزيع الثروة لصالح عدد قليل من القائمين على المؤسسات التي تم خصصتها وإفقار الشرائح الواسعة من المجتمع⁽³⁹⁾.

7- التضخم.

ترتب على عملية التحول إلى الاقتصاد السوق، فقدان الدولة لجزء كبير من سيطرتها على الاقتصاد، مع تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في البلاد إعتاب احتلال العراق، ساهمت تلك السياسة إلى تحرير التجارة والأسعار وإلغاء الدعم الحكومي عن المشتقات النفطية، وتخفيض مواد البطاقة التموينية وفرض الضرائب على رواتب موظفي الدولة، وازدياد الطلب على السلع الضرورية والمشتقات النفطية، فضلا على عمليات الاحتكار التي تمارس من قبل التجار على بعض السلع في سبيل رفع أسعارها وتحقيق أعلى الأرباح، مما تسبب في ارتفاع

(احمد عبد الله سلمان الوائلي، الضرورة والركائز الأساسية للانتقال من الأسلوب المخطط إلى الأسلوب³⁷ التلقائي للنمو (العراق حالة دراسية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة بغداد، سنة بغداد، 2009، ص 189 0
(المصدر السابق نفسه، ص 193 380)

(39) جوزيف ستكلنر : " العولمة ومساؤها " ، ترجمة فالح عبدا لقادر حلمي، بيت الحكمة، الطبعة الأولى، بغداد، 2003، ص 183-185.

مؤشرات التضخم لعام 2003 بشكل كبير بنسبة 33% عن عام 2002⁽⁴⁰⁾. ولاسيما بعد تغيير النظام السياسي في العراق، ليعكس مشكلة هيكلية متأصلة في الاقتصاد العراقي الذي مازال يعاني من ظاهرة اختلال التوازن، بين قطاعات الإنتاج السلعي (باستثناء قطاع النفط حالياً) وبين قطاعات الخدمات والتوزيع التي ما زالت تعمل لمصلحة النشاطات الخدمية الهامشية الغير منتجة، وعلى الرغم من حصول اعتدال في الأسعار بينتها حالة الانخفاض النسبي في الظاهرة التضخمية، خلال السنوات اللاحقة لعام 2003 التي بلغ نسب التضخم فيها 32% سنوياً والتي شهدت تحولاً نحو بدايات الانفتاح في الاقتصاد الدولي، إلا إن تغيراً جوهرياً آخر طرأ على مؤشرات التضخم مجدداً ومنذ شهر شباط 2006 وحتى الوقت الحاضر، مما انعكس على ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك كمؤشر للتضخم في نهاية شهر مايس من العام 2006 معدلاً قدره 53% مقارنة بنفس الشهر لعام 2005، مما جعل الاقتصاد العراقي يمر في متوسطات تضخمية أخرى التي لم يكن يشهدها إلا في حالة الحصار الاقتصادي⁽⁴¹⁾.

8- الكلف البيئية.

البيئة النظيفة هي مهمة لحياة المجتمع، وحمايته من خطر التلوث البيئي، الذي لا يقل أهمية من خطورة العدوان الخارجي المسلح.

وغالبا ما تسعى الحكومات إلى الاهتمام بهذا الجانب اهتماما خاصا، وهي تضع التشريعات والقوانين الضريبية وخاصة (ضريبة البيئة)، ضد التلوث لغرض حماية البيئة من المخلفات الضارة عند تنفيذها المشروعات العامة⁽⁴²⁾.

بينما يعد اقتصاد السوق كأساس لتطوير اقتصادات البيئة، وذلك يتوقف على مجموعة عوامل رئيسية في تحديد العلاقة بينهما، وهذه العوامل هي عوامل اقتصادية خارجية إذ إن حالة فشل السوق في رؤية المشاكل البيئية، والتي مصدرها عوامل خارجية منها الاستغلال الاقتصادي غير الكفوء بيئياً، لأن الكثير من المنافع الاقتصادية التي يحصل عليها القطاع الخاص، تلحق ضرراً بالمجتمع أو تحملهم تكاليف لم يكونوا مسؤولين عنها أصلاً، إذ إن الفجوة بين التكاليف الخاصة والتكاليف العامة، تعود إلى أن الكثير من الموارد الاقتصادية في إنتاج هذه السلع لا يتحملها المنتج الخاص وإنما المجتمع، لذا فإن حالة الفرز البيئي الحاصل من ذلك والمتمثل في التكاليف الإضافية، التي يجب أن تتحملها إدارة هذه الشركات الخاصة، والذي تسعى جاهدة إلى التهرب من دفع هذه التكاليف، والعمل على تخفيضها من خلال عدم إعطائها أي أهمية للتكاليف البيئية، وتتنظر إلى أنها نوع من المغالات تسعى إلى تخفيضها على وجه الخصوص في الدول النامية، التي تفتقر أنظمتها الحسابية إلى تخصيص بند باسم حساب التكاليف البيئية. وعليه فإن التدخل الحكومي مطلوباً للمحافظة على البيئة رغم أنه قد يعكس سيادة الحكومة جزئياً، رغم تعارض ذلك مع حرية المستهلك واللامركزية في صنع القرار غير أن ذلك ليس إلا جزءاً ثانوياً.

⁽⁴⁰⁾ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: "مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا 2004"، مصدر سابق، ص 6.

⁽⁴¹⁾ مظهر محمد صالح، الاتجاهات الراهنة للتضخم في العراق، الأسباب والمعالجات، مجلة الحوار، تصدر عن المركز العراقي للتنمية والحوار الدولي، العدد التاسع، شباط 2007، السنة الثانية، ص 62-63.

⁽⁴²⁾ عبده محمد فاضل الربيعي، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، مكتب مد بولي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004، مصدر سابق، ص 198.

والحقيقة أن اقتصاد السوق وحده لا يمكنه إنجاز جميع الوظائف المتعلقة في اقتصادات البيئة، لأن البيئة الطبيعية ضرورية ومهمة في جوانب متعددة، حيث أن استخدام السلع البيئية سيكون من قبل الجميع دون نقص في تمتع الآخرين بها، وهذا ما يجعلها ليست سلعا عامة نقيه لذا فإن معظم المفاهيم الاقتصادية، التي جاءت في مفهوم آلية السوق لا تعطي مبررا لعدم التدخل الحكومي لمعالجة ذلك وزيادة الكفاءة الاقتصادية⁽⁴³⁾.

9- الفساد المالي والإداري.

إن إحلال اقتصاد السوق لا يقلل من نسب الفساد المالي والإداري، بل قد يكون القطاع الخاص ممارسا اكبر للفساد وناقلا له إلى القطاع الأخر، بحكم عدم خضوعه لمراقبة الدولة أو التفافه على قوانينها وتحدث الكثير من مظاهر الفساد في مراحل بيع المشروعات العامة وتنظيم المزايدات وعقد الصفقات بين القطاع الخاص ومسئولي الدولة، فتمنح العمولات وتقدم الرشاوى وتهدر الأموال العامة وتميرير بعض المشاريع ذات المواصفات الرديئة⁽⁴⁴⁾.

فقد أدى الفساد والإداري المالي في العراق إلى هدر كبير جدا في الأموال العراقية الأمر الذي وصفه رئيس مفوضية النزاهة العراقية في مؤتمر الصحفي المنعقد بتاريخ 15/أيار 2007 أي مجموع مآثم هدره يقدر ب(5)خمسة مليارات دولار للمدة من حزيران 2004 حتى كانون الثاني 2007.

من الجدول رقم(7) أدناه تم أدرج العراق في سلم الفساد العالمي بدءا من عام 2003-2006 الذي تراجع ترتيبه في سلم الفساد من(115-116-130-141) على التوالي، مقابل انخفاض درجته في سلم الفساد للمدة ذاتها، وهذا يدل على مدى تعاضم الفساد في البلد بصورة كبيرة.

جدول(7)

ترتيب العراق في سلم الفساد العالمي للمدة من 2003-2006

السنة	الترتيب	مجموع الدول	درجة مؤشر الفساد
2003	115	133	202
2004	116	133	202
2005	130	146	201
2006	141	155	202

المصدر:-

التقرير الإستراتيجي العراقي، 2008، مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بابل، ص324.

(أباد بشير الجلي وقيس ناظم غزال، " البعد الاقتصادي لخصخصة الدول النامية وإثره في اقتصادات⁴³ البيئة، بحث في دراسة " خصخصة الاقتصاد العراقي الواقع ... الإشكالية ... المستقبل، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، مطبعة الموصل، 2004، ص110-111.

(جمال ابراهيم الحيدري، الفساد الإداري، إبعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقائع الندوة⁴⁴ العلمية التي عقدها قسم الدراسات القانونية خلال عام 2008، بيت الحكمة، بغداد، 2008، ص98.

يرى الباحث ان عملية التحول إلى اقتصاد السوق قد يصعب إدراكها من قبل المجتمع، وما يؤول إليه مستقبل الاقتصاد العراقي في ظل تدني مستوى القطاع العام ، ووجود بيئة دولية ضاغطة ، في ظل العولمة والانفتاح على العالم الخارجي ، تعتبر من أهم التحديات التي يواجهها الاقتصاديين وصناع القرار السياسي هو إعادة تنظيم الاقتصاد إلى مستوى أفضل من خلال إعداد برنامج كفؤ ومدروس، وبالطرائق التي تلائم بلدنا والاقتصاد العراقي، للنهوض به رغم السلبيات التي تعترضه، لأنه يختلف عن باقي اقتصاديات الدول لما يتمتع به من ثروات ثمينة (نפט، فوسفات، كبريت) .

وعليه يفترض إن تتحقق مسالة التحول إلى اقتصاد السوق بشكل تدريجي وليس بشكل مفاجئ مما يؤدي إلى ظهور نتائج سلبية على المجتمع في المدى القصير والمتوسط ، وقد تكون الأعباء الاقتصادية والاجتماعية اكبر من المنافع المؤمل تحقيقها في المدى الطويل، في ظل نقص الخبرات لدى الجهات المختصة بعملية التخصيص ، فان خصخصة المشاريع الحكومية ليست بالعملية السهلة ، بل تتطلب معلومات وافرة وتقييم دقيق للمشروعات المرشحة لعملية الخصخصة ، إضافة إلى وجود عقبة مهمة ، وهي نقص في الخبرات اللازمة لدى القطاع الخاص لإدارة هذه المشاريع ، كما إن عملية التحول ، قد تقتقد إلى إجراء الشفافية في مراحل وضع المعايير وأسس الخصخصة ومرحلة تقييم وبيع المؤسسات العامة فضلا عن افتقار العراق إلى الأسواق المالية المتطورة. فضلا على ذلك كله ان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات كبيرة جدا طالت معظم مرافقه الحيوية والبنى التحتية، وانعدام الخدمات الأساسية (الماء والكهرباء) أضف إلى ذلك الأزمات الأخرى وفي مقدمتها التكلفة الاجتماعية (البطالة).

الاستنتاجات

- 1-تتطلب إليه التحول إلى اقتصاد السوق دراسة وافية لجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد العراقي لأنها ستساعد على نجاح التحول من حيث ان التسرع في التطبيق يؤدي إلى فشل التحول وعدم تحقيق اهدافها.
- 2-على الرغم من الدعم المستمر والمتواصل لمشاريع القطاع الخاص في مختلف أنظمة الحكم في العراق وجميعها إلا انه اثبت فشله في تحقيق الأهداف الاقتصادية ،للخطط التنموية منذ السبعينات والثمانينات والتسعينات ولحد الآن. لان الهدف منه هو هدف اجتماعي أكثر مما هو هدف اقتصادي يرفع من الاقتصاد القومي.
- 3-اهتمام كثير من دول العالم ومنها العراق بالقطاع العام بالرغم من الثغرات التي يعاني منها هذا القطاع ،ظهرت مبررات اقتصادية وسياسية فضلا على ضغوط المؤسسات الدولية(البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، وصندوق النقد الدولي)،للتحول إلى القطاع الخاص.
- 4- إن اقتصاد السوق لا يلغي دور الدولة بل العكس هو الصحيح لأنه يتضمن دوراً هاماً للحكومة تؤديه في النشاطات المختلفة إلا وهو المجال التنظيمي ، والدولة أصبحت اليوم مدعوة بأن تواجه الاقتصاد بقطاعيه العام والخاص ، والتخطيط في اقتصاد السوق مهما في الأمد القصير للحد من الكلف الاقتصادية والاجتماعية لإلية السوق ، وفي الأمد الطويل يجب على الدولة ان تقود التنمية والسوق .

التوصيات

- تناول الباحث جملة من التوصيات تتضمن سبل التصدي لهذه الكلف ومنها مايلي:
- 1- للتخفيف من حدة هذه الكلف هو إصلاح البنية القانونية، أي التشريعات القانونية، والتي تتمثل بقانون النفط والغاز، الضرائب، وإصلاح الموازنة العامة للدولة، أي تصحيح بنية الإيرادات ويخفف من حدة الأثر الاقتصادي والاجتماعي للتحول.

- 2- إصلاح البنية المالية وزيادة النفقات الاستثمارية على حساب النفقات الاستهلاكية، والمساهمة في زيادة معدلات النمو لتوفير فرص العمل وامتصاص البطالة.
- 3- خلق بيئة ملائمة للاستثمار الأجنبي من خلال بناء نظام مؤسسي للقوانين يعمل به اقتصاد السوق ومتابعة تنفيذها مما يعطي دور أكبر للقطاع الخاص، وخلق فرص عمل تؤدي إلى تنويع القاعدة الإنتاجية للبلد.
- 4- إصلاح النظام الضريبي بهدف تخفيف الأعباء الضريبية المتصلة بمنافسة السلع المستوردة للسلع المنتجة محليا وإعادة بناء اقتصاد متنوع، لا يعتمد على القطاع النفطي فقط.
- 5- الأخذ المسار التدريجي في التحول إلى اقتصاد السوق لتجنب الكلف الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية، التي تعكس أثارها السلبية على المجتمع.
- 6- إن آلية التحول إلى اقتصاد السوق يجب ان تتم بإرادة عراقية غير مشروطة، من قبل المؤسسات الدولية واختيار مايلئم الاقتصاد العراقي وبما يحقق الفائدة منها، وعدم استخدام آليات قد تجلب الضرر ولأتحقق الإصلاح المراد تحقيقه للاقتصاد.
- 7- توفير شبكات الأمان الاجتماعي ضد البطالة ودعم البطاقة التموينية بشكل متوازن، لكي تكون قادرة على حماية ذوي الدخل المحدودة من كلف التحول.
- 8- إن يكون للبرلمان العراقي دور مهم ومشروع لقوانين التحول إلى اقتصاد السوق لغرض حماية المستهلك من أثارها والعمل على تحقيق مستوى الرفاهية الاجتماعية للمجتمع، فما زالت الدولة بموجب الدستور مسؤولة عن ذلك، وفضلا عن كونها تدير ثروات طبيعية هي ملك المواطنين جميعا وفق بنود ومواد نص عليها الدستور العراقي.

الخاتمة

إن آلية الانتقال إلى اقتصاد السوق في العراق، وما يلحقه من كلف تبدو أكثر صعوبة قد يتحملها المجتمع، ولم تكن مثل هذه التكاليف موجودة سابقا في ظل النظام التخطيطي المركزي. ولا سيما وان هذا النظام كان يوفر حياة مستقرة متوازنة للمواطنين يؤمن الحاجات الأساسية لهم وبأسعار قد تكون مدعومة، بالرغم من انخفاض مستويات أجورهم الحقيقية إلا انه لم يحقق لهم مستويات الرفاهية الاقتصادية. وما جرى من كل العواقب التي ترتبت على الشعب في ظل النظام السابق، أدت به في النهاية إلى تطبيق آلية التحول إلى اقتصاد السوق مما افقده الكثير من إمكانات الأمن الاقتصادي، والتي تتمثل بفرص العمل، ودعم الأسعار... الخ والذي جعل اغلب المواطنين يعيشون تحت براثن الفقر والبطالة والتضخم مهما كان نوعه ودرجته والأمر الذي ينتج عنه بالضرورة تفاقما باللامساواة في توزيع الدخل والثروة بين أفراد للمجتمع.

لكن الذي حصل في العراق بعد مرور أكثر من سبع سنوات على التغيير، كانت سياسات التحول المستخدمة ومبرراتها وطرق تطبيقها، ملائمة للوضع الاقتصادي والاجتماعي المتردي، وخاصة إن المجتمع العراقي تحمل كثير من الكلف الاجتماعية والاقتصادية الباهضة الثمن ولأكثر من ربع قرن وما زال يتحمل بشكل أكثر والتي أدت إلى زيادة حالات البطالة والفقر... الخ. فكيف الحال عند تطبيق تلك السياسات، الأمر الذي يتطلب إن يكون عامل الدولة الموجه لسياسات التحول معها بطريقة تعطي أفضل النتائج وبأقل التكاليف وفق التعاطي مع تلك السياسات بما يلاءم المجتمع العراقي واقتصاده،

المصادر

- 1-باسمة علي إحسان داود ، اتجاهات التحول إلى القطاع الخاص،تجارب عالمية مختارة مع إشارة للعراق ، 2009 .
- 2- سعيد عبود السامرائي،" التطور الاقتصادي الحديث في العراق" ، مطبعة القضاء في النجف الأشرف، الطبعة الأولى، 1977.
- 3-سجيع هاني العفير ، تحليل العلاقة بين دور القطاع العام في الاقتصاد العراقي ودرجة التفاوت في توزيع الدخل ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد الأول ، العدد الأول ، 2002.
- 4-عبد المنعم السيد علي ، تجربة العراق مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الاولى ، بيروت ، 1990 .
- 5- اونر اوزلو، " تنمية وإعادة بناء الاقتصاد العراقي" ، ترجمة مركز العراق للأبحاث شركة، دار الحوراء للتجارة والطباعة والنشر، بغداد، الطبعة الأولى، 2006.
- 6-التقرير الإستراتيجي العراقي،" الاقتصاد العراقي، مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية"، 2008 .
- 7- د. أمال شلاش،" المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ما بعد الحرب" ، بيت الحكمة، بغداد، 2003 .
- 8-عبد الكريم عبد الله محمد ، القطاع الخاص في العراق بين الهدر واستغلال الطاقات الانتاجية دراسة اقتصادية – قياسية ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة الخامسة ، العدد (14) ، 2007.
- 9-عصام ألبلي ،" صناعة النفط في العراق والسياسة النفطية " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى، بيروت ، 2006.
- 10- د. علي حسين ، " مستقبل تمويل الصناعات النفطية في العراق "، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، 2006.
- 11- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، "التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008" ، المطابع المركزية ، الأردن ، 2009.
- 12- نعومي كلاين ، " نهب العراق سعياً الى يوتوبيا المحافظين الجدد" ، مجلة المستقبل العربي ، العدد(308) السنة السابعة والعشرون ، 2004.
- 13-صباح نعوش: "إعادة جدولة الديون الخارجية"، 2002، ص7 <http://www.algazeera.net>
- 14-رسول راضي حربي"مشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية، واقعها-أثارها-مقترحات معالجتها"مجلة الاقتصادي العربي، السنة الثانية عشر، العدد1، 1988.
- 15-عبد المنعم السيد علي، مستقبل المديونية الخارجية العربية وأثرها على التنمية في الوطن العربي، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد الثالث عشر، 1990-1991.
- 16-علا متولي ألبدري،دراسة في الخصخصة، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، السنة الرابعة عشر، العدد السادس والعشرون، الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية الغربية، مصر، ديسمبر- كانون الأول 2002.
- 17- منى قاسم ، الإصلاح الاقتصادي في مصر، دور البنوك في الخصخصة، وأهم التجارب الدولية، الدار المصرية اللبنانية، مكتبة الأسرة، مصر 1998.

- 18- عبد الرزاق فارس الفارس ،الخيار بين القطاع العام والقطاع الخاص: بعض القضايا (المنهجية)) مجلة المستقبل العربي، السنة الثالثة، العدد 133، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت 1990.
- 19- سناء عبد الله العمري، الخصخصة وإستراتيجية التنمية في الاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد العاشر، العدد 33، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد 2004.
- 20- سلام ابراهيم عطوفكبة،جريدة البيئة-خصخصة الكهرباء في العراق
www0bayyna0co0
- 21- وفاء جعفر المهداوي ، وناظم نوري أشمري ، تقويم التخصصية في البلدان النامية مع التركيز على قطاع الخدمات في العراق ، بحث مقدم إلى جمعية الاقتصاديين العراقيين ، 1993 .
- 22- باقر كرجي حبيب الجبوري خصخصة القطاع العام في العراق الأسباب والنتائج المتوقعة،مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية-مجلد(11)-العدد(2) -لسنة2009.
- 23- فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، آذار ، 1990 .
- 24- محمد الأطرش ، حول الأزمة الاقتصادية الدولية الراهنة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 244 ، بيروت ، 1999 .
- 25- منى قاسم، الإصلاح الاقتصادي في مصر، دور البنوك في الخصخصة، وأهم التجارب الدولية، الدار المصرية اللبنانية، مكتبة الأسرة، مصر 1998 .
- 26- إسلام اولاين،خليل العاني(ديون العراق.....هم ثقيل)تشرين الأول،www0cia0org2003
- 27- تأميم محمد سلوم الجبوري التخصصية والتنمية الاقتصادية أقطار عربية مختارة، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد،قسم الاقتصاد،جامعة بغداد،سنة 2008 .
- 28- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،الحسابات القومية،المجموعة الإحصائية السنوية 2002—2007
- 29- كمال البصري ، التضخم وأزمة الوقود ،مراجعة عبد الله البندر ، وزارة المالية ، 2006 .
- 30- أحمد عباس الوزان ، العلاقة بين بنى الإنتاج وقوة العمل عوامل الاختلال سبل التصحيح ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد العاشر ، 2006 .
- 31-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، تقديرات عدد السكان للمدة 1998-2007، البرنامج الجاهز SPECTRUM.
- 32-عبدلحسين محمد العنكي ، الإصلاح الاقتصادي في العراق،تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، 2009 .
- 33- البنك المركزي العراقي،مديرية الإحصاء والأبحاث-النشرة السنوية (2006،2005،2004،2003،2007)
- 33-عبد الجبار عيود الحلفي ، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ، مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، بغداد ، السنة السابعة ، العدد (19) ، 2007 .
- 34- وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2009.
- 35- باسل جودت الحسيني،السياسات الاقتصادية في العراق الواقع الراهن مع نظرة مستقبلية ،مجلة المستقبل العربي،السنة (26)،العدد 295،أيلول 2003 .

- 36- احمد عبد الله سلمان الوائلي، الضرورة والركائز الأساسية للانتقال من الأسلوب المخطط إلى الأسلوب التلقائي للنمو (العراق حالة دراسية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة بغداد، سنة بغداد، 2009 .
- 37- جوزيف ستكلنز : " العولمة ومسأؤها " ، ترجمة فالح عبدا لقادر حلمي، بيت الحكمة، الطبعة الأولى، بغداد، 2003.
- 38- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: "مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا 2004".
- 39- مظهر محمد صالح، الاتجاهات الراهنة للتضخم في العراق، الأسباب والمعالجات، مجلة الحوار، تصدر عن المركز العراقي للتنمية والحوار الدولي ، العدد التاسع، شباط، السنة الثانية، 2007.
- 40- عبده محمد فاضل الربيعي، ،الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، مكتب مد بولي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004.
- 41- أياد بشير الجبلي وقيس ناظم غزال، " البعد الاقتصادي لخصخصة الدول النامية وإثره في اقتصادات البيئة، بحث في دراسة " خصخصة الاقتصاد العراقي الواقع ... الإشكالية ... المستقبل، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، مطبعة الموصل، 2004.
- 42- جمال ابراهيم الحيدري، الفساد الإداري، إبعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقائع الندوة العلمية التي عقدها قسم الدراسات القانونية خلال عام 2008 ،بيت الحكمة، بغداد، 2008 .